

توظيف المنهج الاستدلالي وخصوصيته في الدراسات القانونية

Use of the deductive approach and its specificity in legal studies.

دربال سهام

المركز الجامعي مغنية (الجزائر)، siham.derbal@cumaghnia.dz

تاريخ النشر: 2022/12/28

تاريخ القبول: 2022/12/23

تاريخ الاستلام: 2022/08/10

ملخص:

تتم العلوم القانونية بدراسة الظواهر الاجتماعية دراسة قانونية ولا تكون هذه الدراسة فعالة إلا باعتماد الباحث على أسس ومبادئ علمية؛ فإعداد أي دراسة قانونية تتطلب أن تكون وفق منهج سليم يحترم فيه الباحث مناهج البحث العلمي والمنهج الاستدلالي كغيره من المناهج العلمية التي لها دور إيجابي في الدراسات القانونية. لذلك تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية المنهج الاستدلالي وأهم الآليات التي تميزه عن غيره من المناهج، كما تبين كذلك تطبيقاته في الدراسات القانونية.

كلمات مفتاحية: المنهج، المنهج الاستدلالي، القانون، تطبيقات، القياس.

Abstract:

Legal sciences are concerned with the study of social phenomena. This study is effective only if the researcher adopts scientific grounds and principles. The preparation of any legal study requires a sound approach in which the researcher respects the approaches of scientific research. The deductive approach is like other scientific approaches that have a positive role in legal studies. This study, therefore, aims to introduce the deductive approach and the most important mechanisms that distinguish it from other approaches, as well as its applications in legal studies.

Keywords: approach; deductive approach; law; applications ;measurement.

1- مقدمة

تستخدم مناهج البحث العلمي في الدراسات العلمية بهدف إيجاد حلول لمختلف الظواهر والوقائع، فالباحث يحتاج إليها للوصول إلى نتائج إيجابية فيما يقدمه من أعمال علمية، فإعداد أي بحث علمي يجب أن يكون وفق منهج سليم يراعي فيه الباحث مختلف الآليات والضوابط التي تخص منهج معين.

والملاحظ أن مناهج البحث العلمي متنوعة ومتعددة يوظفها الباحث حسب طبيعة موضوعه، فمنها المنهج التجريبي، التاريخي، الوصفي، التحليلي والاستدلالي.

تهتم الدراسات القانونية بالبحث في مختلف الظواهر التي تواجه الأفراد داخل المجتمع، كذلك إيجاد حلول قانونية لمختلف الوقائع التي لم يرد بشأنها نص قانوني وذلك باستعمال مختلف الطرق العلمية؛ والمنهج الاستدلالي يعتبر من المناهج العلمية التي تساعدنا في الوصول إلى نتائج.

لذلك من خلال هذه الدراسة حاولنا تسليط الضوء على المنهج الاستدلالي باعتباره من المناهج العلمية التي تستخدم في العديد من البحوث القانونية وذلك بالتعرف على مفهومه وأهم الآليات والمبادئ التي تميزه عن غيره من المناهج، كما لهذا المنهج تطبيقات عديدة في الدراسات القانونية سواء على المستوى الفقهي أو القضائي أو التشريعي.

وبناء على ما سبق سوف نحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف نوظف المنهج الاستدلالي في الدراسات القانونية؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالمنهج الاستدلالي؟
- فيما تتمثل آليات تطبيق المنهج الاستدلالي؟
- ما مدى أهمية تطبيق المنهج الاستدلالي في الدراسات القانونية؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات قسمنا دراستنا إلى:

1. ماهية المنهج الاستدلالي.
2. آليات تطبيق المنهج الاستدلالي في الدراسات القانونية.
3. دور المنهج الاستدلالي في الدراسات القانونية.

2. ماهية المنهج الاستدلالي

إنّ الاستدلال القائم على منهج مضبوط بخطوات وإجراءات نظرية وعملية متناسقة يمثل أحد الخصائص الأساسية للمنهجية العلمية ولا يمكن بأي حال الاستغناء عن الاستدلال كأحد طرق المنهج العلمي في البحث. فالاستدلال يمثل حد التفرقة بين الطريقة العلمية في البحث وبين الطريقة العامية في نقل وتداول المعلومات والأفكار التي تخلو من أي استدلال وبعبارة أخرى تخلو من أي تعليل أو تفسير أو تأويل فهذه الصفات القائمة على الاستدلال تمثل وضوح المنهجية العلمية وبعض من خصائصها الأساسية الكثيرة.¹

ونظرا لأهمية الاستدلال في الدراسات القانونية نحاول من خلال ما يلي التعرف على المقصود بالمنهج والمنهج الاستدلالي وكذلك التطرق إلى ما يميزه عن المنهج التجريبي.

1.2 المقصود بالمنهج:

للمنهج تعريفات متعددة حاول الفقهاء من خلالها وضع الأسس التي يبني عليها أي منهج علمي. وتختلف هذه التعريفات حسب التخصص الذي ينتمي إليه الفقهاء.

وعليه فيما يلي نحاول التطرق إلى بعض التعريفات الفقهية التي تتناسب مع الجانب القانوني.

عرف المنهج بأنه وسيلة محددة توصلنا إلى غاية معينة.²

كما يمكن تعريفه كذلك بأنه تحليل منسق ومنظم للمبادئ والعمليات العقلية والتجريبية التي توجه بالضرورة للبحث العلمي أو ما تولفه بنية العلوم الخاصة بالمنهج العلمي بهذا المعنى يستخدم أداة منهجية غاية في الأهمية وهي التحليل لمجموعة المبادئ والأسس التي ينطلق منها أي بحث علمي على أن يتسم هذا التحليل بصفات منطقية كالاتساق والضرورة والتحليل لا يتوفر بهذه المبادئ ولكنه يبحث من بينها عن الأكثر بساطة ويحذف المتكرر أو المشتق من غيره من المبادئ.³

في ذات السياق عرف بأنه مجموعة القواعد التي يتم وضعها قصد الوصول إلى الحقيقة في العلم فهو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة من أجل اكتشاف الحقيقة أو هو فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار والاجراءات من أجل الكشف عن الحقيقة التي تجهلها أو بهدف البرهنة عليها للآخرين الذين لا يعرفونها.⁴

¹ تومي آكلي، مناهج البحث وتفسير النصوص في العلوم القانونية، الطبعة الثانية، ص.27.

² عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، الطبعة الأولى، دار النمير، ص.1.

³ نفس المرجع، ص.01.

⁴ عائشة بوعزم، منهجية البحث العلمي، دار الإخلاص والصواب، ص.20.

وفي رأينا أن المنهج هو مختلف الطرق والوسائل التي يعتمد عليها الباحث القانوني أثناء بحثه عن الحقيقة العلمية بهدف الوصول الى نتيجة في بحثه. هذا عن مفهوم المنهج بصفة عامة وفيما يلي نتعرف على المقصود بالمنهج الاستدلالي:

2.2. تعريف المنهج الاستدلالي

يقصد بالمنهج الاستدلالي البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلم بها ويسير إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة ودون اللجوء إلى التجربة وهذا السير قد يكون بواسطة القول أو بواسطة الحساب.¹

أو هو عبارة عن تسلسل منطقي في الأفكار ينطلق من معطيات أولية وبديهيات للوصول إلى نتائج يستخلصها عن طريق المصادرة والتركيب والتحليل بدون اللجوء إلى التجربة وما يميز الاستدلال الدقة فلا ندخل في عملية البرهنة إلا المعطيات التي يمكن تقديم البرهان على صحتها.²

وفي ذات السياق يرى البعض أن الاستدلال هو طلب الدليل أي معرفه الغائب بالشاهد بمعنى الانطلاق من المسلمات أو الواقع للوصول إلى المعرفة العلمية بأمر غير موجودة تنتج عن الاستدلال بالمسلمات التي تنتج عنها بالضرورة معارف أخرى والاستدلال هو عملية عقلية منطقية

تعتمد على قضايا بديهية ومسلمات عقلية واقعية للوصول إلى التعريفات والقوانين العلمية التي يستنبطها العقل وفقا لقواعد المنطق ونتائج العلم وذلك باعتماد أدوات منطقية كالقياس والتركيب والتجريب العقلي.³

والاستدلال كذلك هو عبارة عملية عقلية منطقية أولية واضحة للعقل وهو كل برهان دقيق مثل الحساب والقياس وقد يكون عبارة عن عملية سلوكية منهجية لتحصيل الحقيقة وهو السلوك العام المستخدم في العلوم والرياضيات أي التسلسل المنطقي المنتقل من قضايا ومبادئ أولية إلى قضايا أخرى تستخلص وتستنتج منها دون استعمال التجربة عكس المنهج التجريبي القائم على أساس التجربة.⁴

وعلى العموم يتم الاستدلال بتقديم الأسباب والحجج التي بحوزتنا لتتوصل إلى استنتاج ما وذلك من خلال عملية عقلية ننتقل من خلالها من أفكار عامة الى افكار خاصة تظهر نتيجتها المنطقية في ثلاث اشكال:⁵

- الاستنتاج البسيط

¹ تومي آكلي، مناهج البحث وتفسير النصوص في العلوم القانونية، المرجع السابق، ص.90.

² أحمد خروع، المناهج العلمية وفلسفه القانون مدخل تمهيدي لطلبة السنة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، ص.26.

³ تومي آكلي، قواعد المنهج العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية، الطبعة الأولى، 2022، الجزائر، ص. 92

⁴ صالح طليس، المنهجية في دراسة القانون، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، 2010، ص.37.

⁵ نفس المرجع، ص.37 وما يليها.

يكون عندما نقوم بعملية برهان عن حقيقة ما أو عن واقع ما مثال شاهدت رجلا يفر وفي يده سكيناً ورأيت شاباً يتخبط في دمه فاستنتج بكل بساطة أن حامل السكين قد طعنه وهذا الاستنتاج هو المستخدم بطريقة فورية في شتى عملياتنا اليومية.

- الاستنتاج القياسي

هو الاستدلال المستعار من علم المنطق والذي يطبق كآلية لحل النزاعات القانونية وهو استدلال يتألف من ثلاث جمل ومن الضروري أن توضح العلاقة القائمة بين هذه الجمل فالجملتان الأولى والثانية تسمى المبادئ أو الأمهات والثالثة تسمى النتيجة.

- كل انسان فان ← مقدمه كبرى
- سقراط انسان ← مقدمه وسطى
- سقراط فان ← النتيجة

هذا المبدأ الذي وضعه أرسطو انتقده ديكارت وأتباعه ورأى أنه لا يمكن الاعتماد عليه في اكتشاف حقائق جديدة وخاصة في حقل العلوم وبالفعل فإن القياس عملية منطقية تامة إلا أنه لا يسعنا أن نعتمدها بشكل دائم لأنها تقودنا إلى شتى المغالطات.

- الاستنتاج الرياضي

هو عملية من عمليات التفكير البشري وتكمن قيمته في أنه يقودنا بطريقة منطقية نحو برهان والحقيقة المنطقية لكن هذه الحقيقة المنطقية تبقى حقيقة صورية أي لا علاقة لها بأي مضمون وتدل فقط على اعتداد العقل بممتلكاته ما لم تتصل بعملية استدلالية أخرى.

من خلال التعريفات السالفة الذكر يتضح لنا أن المنهج الاستدلالي ينفرد بخصائص تميزه عن غيره من المناهج بالرغم من تشابهها في بعض الجزئيات. وفيما يلي نبين أهم ما يميز المنهج الاستدلالي عن المنهج التجريبي.

3.2. تمييز المنهج الاستدلالي عن المنهج التجريبي

الواضح أن مناهج البحث العلمي تشترك في بعض الأسس وتختلف في البعض الآخر لذلك من خلال هذه الجزئية نفرق بين المنهج الاستدلالي والمنهج التجريبي ولأن هذا الأخير يشترك معه في التجربة التي تعتبر أساس المنهجين ولكن مفهوم التجربة وتطبيقها يختلف بينهما.

فالمنهج التجريبي يتكون من مراحل وعناصر الملاحظة والمشاهدة العلمية ووضع الفروض وإقامة التجريب من أجل استخراج القوانين والنظريات العلمية التي تنكشف وتفسر الظواهر والوقائع المشمولة بالتجربة والتنبؤ بها والتحكم فيها.¹

ولعل أهم ما يميز المنهج الاستدلالي عن المنهج التجريبي أنّ هذا الأخير هو سلوك علمي وموضوعه خارجي يعتمد على التجربة الخارجية على العقل ثم تفرض نفسها على العقل من الخارج هذا يتطلب عملا عقليا في التحليل والتفسير، فالمنهج التجريبي هو موضوع الظواهر والوقائع الخارجية.²

بينما أساس المنهج الاستدلالي هو العقل الباطن، فالباحث يعتمد إجراء التجارب ولكن في العقل الباطن فقط عن طريق وضع الفرضيات بهدف استخلاص النتائج.

3. آليات تطبيق المنهج الاستدلالي في الدراسات القانونية

قام الفقهاء بوضع مجموعة من المبادئ والأدوات التي يعتمد عليها الباحث عند استخدامه منهج معين والمنهج الاستدلالي كغيره من المناهج يرتكز على بعض المبادئ والأدوات التي على الباحث التقيّد بها للوصول إلى النتائج المرجوة. ومن خلال ما يلي سنتعرف على مبادئ المنهج الاستدلالي ثم نتطرق إلى أدواته.

1.3 مبادئ المنهج الاستدلالي

للمنهج الاستدلالي ثلاث مبادئ أساسية تتمثل في:

- البديهيات:

هي قضية بينة بنفسها عامّة وصادقة لا تحتاج إلى برهنتها ومن خلال هذا التعريف يمكن أن نستنتج الخصائص التالية:

- هي بيّنة بذاتها يدركها العقل دون برهان

¹ جبير ياسين، المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية والإدارية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2017، ص. 154؛ المنهج التجريبي هو الطريقة التي يقوم بها الباحث من خلالها يحدد مختلف الظروف والمتغيرات التي تظهر عند التحري عن المعلومات التي تخص ظاهرة ما وكذلك السيطرة على مثل هذه الظروف والمتغيرات والتحكم بها والباحث وفقا لهذا المنهج لا يقف عند مجرد وصف الموقف أو الظواهر أو تحديد حالة ولا يقتصر على ملاحظة ما هو موجود ووصفه كما هو الحال في البحوث الوصفية بل يقوم الباحث بدراسة متغيرات الظاهرة التي أمامه في المختبر وقد يحدث في بعض تلك المتغيرات تحول أو تعديلا مقصودا ليخدم أهداف بحثه فهو يتحكم في متغير معين ويحدث تغيرا في متغير آخر بغرض الوصول إلى العلاقات السببية بين هذين المتغيرين وقد يزيد متغيرا ثالثا إذا تطلب الأمر ذلك. حسين محمد جواد الجبوري، منهجية البحث العلمي - مدخل لبناء المهارات البحثية - الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع ومؤسسة دار الصادق الثقافية، عمان، 2013، ص. 195.

² جبير ياسين، المرجع السابق، ص. 154.

- هي قضية أولية غير مستخلصة من غيرها من القضايا

- هي قاعدة عامة ومشاركة تقبل من كافة العلوم ولا تخص فرعاً معيناً.¹

وبالرجوع إلى الجانب القانوني نرى أن القواعد القانونية تتضمن العديد من البديهيات كما أن فقهاء والقضاة كثيراً ما يعتمدون عليها ومن بينها: "قاعدة المتهم بريء حتى تثبت إدانته".

-المصادر والمسلمات

هي قضية يضعها العقل ولا يمكنه البرهنة على صحتها وإنما يطالب بالتسليم بها فقط²، والمصادرة أقل يقينية من البديهيات وليس لها خصائصها إلا أن الباحث يصادر على صحتها ويسلم بها وتستعمل في الاستنتاج واستخلاص نتائج كثيرة دون تناقض فصحة المسلمة تظهر في نتائجها الصحيحة في جميع الأحوال.³

أضف على ذلك أن المصادرة هي قضية ليست بينة بذاتها ولا يمكن البرهنة عليها ولكننا نسلم بها أو نصادر عليها لأنها تستتج دائماً منها دون أن تصادف استحالة فهي فرص يتحقق بنتائجها، والفرق بين المصادرة والبديهية يكمن في أن المصادرة تستخدم ألفاظ العلم نفسه الذي جاءت فرضاً أولياً بالنسبة إليه في حين أن البديهيات تستخدم ألفاظ العلم السابق على ما قد جاءت به البديهية لتكون نقطة ابتداء له أي أن المصادر تصلح في استعمالها لعلم معين بينما البديهية تصلح لكل العلوم.⁴

إن أسس المصادر التي نعتمد عليها في مناهج البحث العلمي يجب أن تتوفر على مجموعة من الشروط منها أن تكون قليلة العدد ما أمكن وتأتي مستقلة عن غيرها وألا تتعارض مع غيرها من المصادر المقترحة كما يجب ألا تتناقض المصادر مع ما يشق منها من نظريات وكذلك أن تكون المصادرة التي نبدأ منها البحث العلمي كافية بذاتها لتوجيه البحث العلمي.⁵

- التعريفات

هي تصورات وقضايا جزئية خاصة بكل علم والتعريف هو ماهية المعرف عنه وحده.⁶ والتعريف يتكون من أمرين الشيء المراد تعريفه والقول الذي يحدد خواص الشيء فالتعريف إذن هو تعبير عن هوية الشيء

¹ صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003، ص.104.

² عائشة بوعزم، المرجع السابق، ص.35.

³ تومي آكلي، مناهج البحث وتفسير النصوص في العلوم القانونية، المرجع السابق، ص.91.

⁴ محمد محمد قاسم، المدخل إلى مناهج البحث القانوني، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 1999، ص.86.

⁵ نفس المرجع، ص.104.

⁶ تومي آكلي، قواعد المنهج العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية، المرجع السابق، ص.94.

بمصطلحات مضبوطة يجمع كل صفات الشيء ويمنع دخول صفات أو خصائص خارجة عنه و يختلف عن البديهية والمسلمة في أنه لا يعتبر قضية عامة ومشتركة فهو يخص الشيء وحده دون غيره من الأشياء وهو نهائي وثابت في العلوم الرياضية ومتحرك في العلوم الإنسانية.¹

ولصحة التعريف شروط لا بد من التقيد بها وهي²:

- يجب أن يعبر عن ماهية الشيء أي عن جنسيه ونوعه
- أن يكون جامعا مانعا
- أن لا يعرف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة.
- تجنب تعريف الشيء بما لا يعرف إلا به.
- تجنب استعمال ألفاظ غريبة غير مفهومة.

2.3 أدوات المنهج الاستدلالي

للمنهج الاستدلالي أدوات يعتمد عليها الباحث عند استخدامه لهذا المنهج تتمثل في:

القياس:

هو قياس الشيء بمثله، وهو أداة للبرهان ولا يضيف اليه جديدا وهو عملية عقلية منطقية تنطلق من مسلمات الى امور مفترضة غير مضمون صحتها كما أنه عكس البرهان الرياضي الذي يأتي بجديد الى القضية ولم تكن موجودة في المبادئ الأولية ويقوم القياس عادة على اتحاد العلة بين الشيء المقيس والشيء المقاس عليه وكذلك اتحاد في السبب والنتيجة أو الحكم.³

وكثيرا ما يتم اللجوء الى القياس في الدراسات القانونية خاصة عند وجود بعض الوقائع القانونية التي لم يرد بشأنها نص قانوني.

التركيب: يتمثل في تفكيك الافتراضات ومحاولة تركيبها عقليا لتبين صحة مدلولها والتركيب يكون عادة من الخاص الى العام.⁴

التجريب العقلي:

¹ عائشة بوعزم ، المرجع السابق، ص.35.

² نفس المرجع، ص.35.

³ تومي آكلي، قواعد المنهج العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية، المرجع السابق، ص.95.

⁴ أحمد خروع، المرجع السابق، ص.27.

هو عملية عقلية تجري داخل عقل الباحث والعقل هو وحده الذي يقوم بوضع جميع الفروض ويقوم بالتحقق من صحتها وهي عادة تجري في الامور العقلية التي لا مجال لإجرائها خارج العقل.

إن التجريب العقلي عملية علمية إذا كانت منظمة ومنهجية لأنه يقوم على فروض يضعها العقل ويجرب صحتها وفقا لقواعد وضوابط عقلية ايضا ثم يستخلص النتائج التي تنتج عن هذا التجريب.¹ بعد التعرف على أهم آليات المنهج الاستدلالي نتطرق فيما يلي إلى تقييم دوره في الدراسات القانونية

4. دور المنهج الاستدلالي في الدراسات القانونية

يعتبر المنهج الاستدلالي من أهم المناهج التي نعتمد عليها في دراسة وتفسير الظواهر وبصفة خاصة الظواهر العقلية وعلى هذا الاساس له دور فعال في الدراسات القانونية.

1.4 أهمية المنهج الاستدلالي في الدراسات القانونية

حاول فقهاء القانون التمييز بين الدراسات القانونية الفلسفية والاجتماعية والدراسات القانونية الفقهية والعلمية حيث يظن أنّ النوع الاول من البحوث العلمية فقط من يعتبر ميدان للبحث العلمي ولتطبيق واستخدام مناهج البحث العلمي بينما يظل النوع الثاني من الدراسات القانونية والمتمثل في الدراسات الفقهية والقضائية وغيرها مجرد دراسات وبحوث علمية تطبيقية تطبق الأحكام والمبادئ والقوانين والقواعد العامة القانونية.²

إن المنهج الاستدلالي هو المنهج السهل الذي يساعد الباحث على تفسير النصوص القانونية منذ ظهور التفكير العلمي وإلى يومنا هذا ما زال هو الاسلوب المتبع من طرف الباحثين أو الهيئات التشريعية لأن هذا المنهج يوفر على الجميع صعوبات نقص الأحكام والقوانين والنظريات العلمية فهو أداة لاكتشافها.³

وعند تفحصنا للمناهج الأخرى نلاحظ أن هذه الخصائص لا تخلو منها المناهج الأخرى كالمناهج التجريبي والجدلي والتاريخي إلا أنّ المنهج الاستدلالي يتصدر الأهمية وبدرجة كبيرة في المناهج العقلية.⁴

خاصة وأنّ هذا المنهج يتميز عن غيره في مساعدة الباحث للوصول إلى النتائج المرجوة من البحث خصوصا في البحوث القانونية التي لم يرد بشأنها نص قانوني فيستعين الباحث بالتجربة العقلية والقياس.

¹ تومي آكلي، قواعد المنهج العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية، المرجع السابق، ص.95.

² نعيم عطية، في الروابط بين القانون والدولة والفرد، دار الكتاب العربي، القاهرة، ص.11 وما يليها.

³ تومي آكلي، مناهج البحث وتفسير النصوص في العلوم القانونية، المرجع السابق، ص.93.

⁴ نفس المرجع، ص.93؛ المناهج العقلية: لا تعني هذه التسمية أنها تشمل فقط المناهج العقلية وأن غيرها من المناهج لا يستخدم العقل بل المقصود من ذلك اعتمادها على أعمال الذهن. عبود عبد الله العسكري المرجع السابق، ص.04.

بالإضافة إلى ذلك فإن هناك العديد من الوقائع القانونية التي يصعب علينا دراستها باستعمال المناهج الأخرى فالمنهج الاستدلالي يسهل على الباحث الوصول إلى نتائج علمية في مثل هذه الوقائع كما يمكننا من الوصول إلى نتائج ذات أهمية وقيمة علمية كبيرة ويسهل علينا إدراك الوقائع المدروسة.

إنّ اعتماد الباحث على المنهج الاستدلالي يحتم عليه الاحتكام لقواعد المنطق السليم التي يستطيع من خلالها التمييز بين الصواب والخطأ فالاستدلال المنطقي السليم يجب على الباحث الوقوع في الأخطاء الشائعة.¹

2.4 الدور الإيجابي للمنهج الاستدلالي في الدراسات القانونية

للمنهج الاستدلالي العديد من التطبيقات في الجانب القانوني كما له دور إيجابي وفَعَال سواء على المستوى التشريعي أو القضائي وحتى الفقهي.

- على المستوى التشريعي:

يستعين المشرع بهذا المنهج من خلال الاعتماد على قواعد قانونية كمقدمات كبرى ليصل الى قواعد قانونية أخرى كمقدمات صغرى عن طريق القياس.

وعلى اعتبار أنّ الصياغة القانونية لها أشكال متعددة فهي إما جامدة أو مرنة أو ناهية وغيرها من الصيغ، فإن صيغ الاستدلال القانوني هي كذلك متعددة، ولقد أعد "تاريلو" مالا يقل عن 13 صيغة للاستدلال القانوني المستعمل في معرفة إرادة المشرع ومعرفة نواياه وهذه الصيغ هي²:

استعمال دالة القياس: هي صيغ تستعمل لتفسير القاعدة القانونية أو السابقة القانونية وتطبيق أحكامها على قضايا مشابهة لها من حيث المعطيات.

استعمال الدالة المضادة: تستعمل هذه الصيغة لتفسير القاعدة أو السابقة القانونية وشرح عدم تطابقها على نقيضها مثال ذلك: إذا كانت الخدمة الوطنية واجبة على الشباب الذكور فهي غير واجبة للإناث.

الاستدلال التكاملي: تستعمل هذه الصيغة للدلالة على شمولية النظام القانوني وعدم وجود ثغرات فيه.

الاستدلال المنسجم: تستعمل هذه الصيغة للتعبير عن انسجام النظام القانوني وخلوه من القواعد المتضاربة.

وهناك أيضا الاستدلال النفسي، الاستدلال التاريخي، الاستدلال المعقول، الاستدلال الاقتصادي، الاستدلال النموذجي، الاستدلال النظامي، الاستدلال الطبيعي الاستدلال السابق.

مثال ذلك:

¹ محمد محمد قاسم، المرجع السابق، ص.69

² أحمد خروع، المرجع السابق ص.46 وما يليها.

- نص المادة 303 مكرر من قانون العقوبات¹ والتي تنص على أنه يعاقب بالحبس من ستة (6) أشهر إلى (3) ثلاث سنوات وبغرامة من 50000 دينار جزائري إلى 300,000 دينار جزائري كل من تعمد المساس بحرمة الحياة الخاصة للأشخاص بأي تقنية كانت....

- ونص المادة 303 مكرر 01 من قانون العقوبات التي تنص على أنه يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة 303 مكرر كل من احتفظ أو وضع أو سمح بأن توضع في متناول الجمهور أو الغير أو استخدام بأي وسيلة كانت التسجيلات أو الصور أو الوثائق المتحصل عليها بواسطة أحد الأفعال المنصوص عليها في المادة 303 مكرر.

الملاحظ من خلال هذين النصين أن المشرع الجزائري قاس الأفعال المنصوص عليها في المادة 303 مكرر 01 من قانون العقوبات على الأفعال المنصوص عليها في المادة 303 مكرر من قانون العقوبات لاشتراكهما في العلة والسبب.

- الأفعال المرتكبة بموجب نص المادة 303 مكرر من قانون العقوبات ← مقدمة كبرى.

- الأفعال المرتكبة بموجب نص المادة 303 مكرر 01 من قانون العقوبات ← مقدمة صغرى.

- النتيجة ← العقوبة بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبالغرامة من 50,000 دينار جزائري إلى 300 ألف دينار جزائري.

- على المستوى الفقهي

يعتمد الفقهاء على القياس عند معالجة بعض الجزئيات التي لم يرد بشأنها نص قانوني.

مثال ذلك:

- المادة 59 من القانون المدني الجزائري² والتي تنص على أنه يتم العقد بمجرد أن يتبادل الطرفان التعبير عن إرادتهم المتطابقتين دون الإخلال بالنصوص القانونية ← مقدمة كبرى.

- المادة 416 من القانون المدني التي تنص على أن الشركة عقد بمقتضاه يلتزم شخصان طبيعياً أو اعتبارياً أو أكثر على المساهمة في نشاط مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال أو نقد. ← مقدمة صغرى.

- النتيجة ← محل الشركات التجارية يشترط فيها التراضي ويعتبر من الأركان الآزمة لصحتها.

¹ الأمر رقم 66 - 156 المؤرخ في 18 صفر سنة 1386 الموافق ل 8 يونيو سنة 1966 المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم.

² الأمر رقم 75-59 المؤرخ ربي 20 رمضان عام 1395 الموافق ل 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم.

يتبين لنا من خلال هذا المثال أننا اعتمدنا على القياس ما بين نص المادة 416 من القانون المدني على نص المادة 59 من القانون المدني للوصول إلى نتيجة وهي أن الرضا شرط أساسي في الشركات التجارية والتي لم يرد بشأنه نص قانوني خاص.

- على المستوى القضائي:

يلجأ القاضي إلى قواعد ومبادئ وأحكام قانونية عامة ومجردة موجودة مسبقا كمبادئ وقضايا ومقدمات لمسلمات قانونية أولية وقبلية ليحرب ويقيس ويستنتج على أساسها النتائج والحلول والأحكام¹.
فالاستدلال القضائي هو الاستدلال العملي الذي يقوم به القاضي باستخلاص نتيجة معينة من المقدمتين الكبرى والصغرى للقياس الذي يجريه².

ويتميز الاستدلال القضائي عن الاستدلال القانوني بأن هذا الأخير موضوعه تطبيق القانون على الوقائع التي يتعين الفصل فيها ولو لم توجد منازعة بين الخصوم وأمام القضاء أما الاستدلال القضائي فهو الذي يباشر القاضي بمقتضاه وظيفته وهي النطق بالحكم³. بالإضافة إلى ما سبق فإن المنهج الاستدلالي يستخدم في تكيف النزاعات المعروضة أمام القاضي وكذلك في التأكد من مدى صحة أقوال الشهود.

مثال ذلك:

القرار رقم 41 المتعلق بقضية (ح م ط . ب د ك) ضد ورثة (ش م)، الموضوع انعدام التنازع في الاختصاص بتاريخ 13-11-2007⁴.

- مقدمة كبرى ←←←←← النص القانوني ←←←←← المادة 17 من القانون العضوي

03-98 المؤرخ في 03-06-1998 المتعلق

باختصاصات محكمة التنازع وتنظيمها

وعملها لاسيما المادة 18.

- الأمر رقم 66-102 المؤرخ في 02-05-1966

المتضمن انتقال ملكية الأملاك الشاغرة إلى الدولة

- القرار 02-05-1993. ولاسيما المادة الأولى

¹ عائشة بوعزم، المرجع السابق، ص. 37.

² حسين فريجة، المنهجية في تسيب الأحكام القضائية مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، العدد 33، جوان 2010، ص. 275.

³ نفس المرجع، ص. 275.

⁴ سايس جمال، الاجتهاد القضائي الجزائري - محكمة التنازع -، الطبعة الأولى، 2014، ص. 63 ومائلها.

الذي يصرح بإدراج حصة 1/4 المشاعة في المحل
المستعمل كحمام في ملكية الدولة.

- مقدمة صغرى ← ← الوقائع المادية ← حيث أن فريق (ح م) و(ط ب د ك) طلبوا
من محكمة التنازع الفصل والحكم بأنهم
يملكون الربع في الحمام الكائن بمدينة تلمسان،
شارع عبو عبد القادر بموجب عقد ملكية
محزر في 21-12-1921 وأن السيد (ش م)
مالك الربع البقية من الحمام وأن السيد (ش م) ذا
الجنسية الفرنسية غادر الجزائر وقررمغادرة
التراب الوطني بحيث أدرج ملكه في الأملاك
الشاغرة طبقا لمقتضيات الأمر رقم 66-102
المؤرخ في 06-05-1966 المتضمن انتقال
ملكية الأملاك الشاغرة إلى الدولة.
أن هذا الملك تم تأجيله للطاعنين من طرف ديوان
الترقية والتسيير العقاري خلال سنة 1988 وأثناء
سنة 1993 استفادوا من شراء ملكية مجمل الحمام
المذكور ، الجدران والمحل التجاري.

وأن الطاعنين الذين كانوا قد أجروا ربع الحمام الذين يملكونه بموجب العقد المؤرخ في 21-12-1921 للسيدة (ب
-ف) أرادوا استرجاع ملكهم ووجهوا لهذه الأخيرة تنبيه بالإخلاء مع عرض تعويض عن الإخلاء عليها.
وأن ورثة (ش م) رفعوا دعاوي عديدة للمنازعة في حق الطاعنين وهي الدعاوي التي لم تستجب لهم ذلك أن محكمة
تلمسان أمرت بخبرة لتقييم مبلغ التعويض عن الإخلاء وأن مجلس قضاء تلمسان أيد هذا الحكم في حين أن الغرفة
التجارية والبحرية من المحكمة العليا رفضت بموجب قرار 28-05-2002 رقم (5 3 00 22) الطعن بالنقض
المرفوع من طرف السيدة (ب ف) أرملة (ش م) وكذلك من طرف (ش.ع.ل.ن.و.ع).
وأن ورثة(ش) رفعوا دعوى أمام الغرفة الادارية بمجلس قضاء وهران طالبين بإبطال بيع الحمام للطاعنين.
وأنه بموجب قرار صادر في 13-09-1997 رفضت الغرفة الادارية لمجلس قضاء وهران دعوى ورثة (ش) غير أن
مجلس الدولة وبناء على استئناف مرفوع أمامه ألغى بموجب قرار أصدره في 18-09-2000 القرار الصادر عن

الغرفة الادارية بمجلس قضاء وهران وفصلا من جديد أبطل قرار 02-05-1993 المتخذ من طرف مصالح أملاك الدولة لولاية تلمسان.

وأن قرار مجلس الدولة اعتبر ورثة المرحوم (ش م) مالكين المحل التجاري ومستأجرين الحمام بصفة مستمرة وأن مجلس الدولة كان غير مختص للفصل في هذا النزاع.

وأن المحكمة العليا هي المختصة وفصلت في النزاع بقرار 28-05-2005.

وأنه ومن أجل هذه الأسباب يطلب الطاعنون إبطال قرار مجلس الدولة الصادر في 118-09-2000 مع جميع النتائج القانونية المترتبة عن ذلك.

حيث أن والي ولاية تلمسان أو دع مذكرة جوابية محتوية على نفس الطلبات.

- النتيجة ← الحكم ← قبول الدعوى شكلا.

القول بألا محل للتنازع في الاختصاص.

المصاريف على المدعين.

في الأخير يمكن القول ان فهم وتفسير النصوص القانونية سواء بالنسبة للمشرع أو الفقيه أو القاضي واستنباط الأحكام من القانون المدني والجنائي والتجاري لابد فيه من الاستدلال وسير عملية الاجتهاد والاستنباط وفقا لهذا المنهج وهو الوسيلة الوحيدة تقريبا لمواجهة ما يعرض لنا من قضايا عقلية وسلوكية يومية يتوقف تقدمنا وتطور مستوى مجتمعاتنا على ايجاد الحلول لها ولا سبيل إلى ذلك إلا بالاجتهاد والاستنباط الصحيح بتطبيق كل مناهج البحث والتفسير حسب طبيعة القضية المطروحة وفي مقدمتها المنهج الاستدلالي.¹

5. خاتمة:

عاجنا من خلال هذه الدراسة موضوع توظيف المنهج الاستدلالي وخصوصيته في الدراسات القانونية، حيث بينا من خلاله المقصود بالمنهج الاستدلالي وتعرفنا على أهم الآليات التي يتركز عليها، ثم تطرقنا إلى جزئية مهمة في هذه الدراسة تتعلق باستخدام هذا المنهج في العلوم القانونية وتوصلنا الى عدة نتائج أهمها:

- المنهج الاستدلالي هو من المناهج العقلية التي تركز على التجربة العقلية أي التجربة التي يجريها الباحث في عقله الباطن.

- يعتبر القياس من أهم أدوات المنهج الاستدلالي.

¹ تومي آكلي، مناهج البحث وتفسير النصوص في العلوم القانونية، المرجع السابق، ص.94.

- يستخدم الباحث عند اعتماده على المنهج الاستدلالي أدوات معينة تتمثل في القياس، التركيب التجريبي العقلي، هذه الأدوات هي ما يميزه عن غيره من المناهج.
 - يسهل المنهج الاستدلالي عمل الفقه والقضاء والتشريع وذلك بإيجاد حلول للوقائع التي لم يرد بشأنها نص قانوني.
- هذا عن أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة وفي ختامها نقترح ما يلي:
- ضرورة أن لا يعتمد الباحث على المنهج الاستدلالي في جميع الدراسات القانونية فرغم الدور العلمي الذي يؤديه هذا المنهج إلا أنه عاجز أحيانا عن إيجاد حلول والوصول الى نتائج في بعض الدراسات القانونية التي أساسها ظواهر اجتماعية معقدة، فلا يمكن للباحث دراستها بواسطة المنهج الاستدلالي الذي يعتمد على مبادئ عقلية بل يحتاج إلى مناهج أخرى كالمناهج التجريبي والمنهج المقارن.

6. قائمة المراجع:

- أحمد خروع، المناهج العلمية وفلسفه القانون مدخل تمهيدي لطلبة السنة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية
- تومي آكلي، مناهج البحث وتفسير النصوص في العلوم القانونية، الطبعة الثانية.
- تومي آكلي، قواعد المنهج العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية، الطبعة الأولى، 2022، الجزائر.
- جبير ياسين، المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية والإدارية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2017.
- حسين فريجة، المنهجية في تسبيب الأحكام القضائية مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، العدد 33، جوان 2010.
- حسين محمد جواد الجبوري، منهجية البحث العلمي - مدخل لبناء المهارات البحثية - الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع ومؤسسة دار الصادق الثقافية، عمان، 2013.
- سايس جمال الاجتهاد القضائي الجزائري - محكمة التنازع -، الطبعة الأولى، 2014.
- صالح طليس، المنهجية في دراسة القانون، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، 2010.
- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003.
- عائشة بوعزم، منهجية البحث العلمي، دار الإخلاص والصواب.
- عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، الطبعة الأولى، دار النمير.

-محمد محمد قاسم، المدخل إلى مناهج البحث القانوني، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع،

1999

-نعيم عطية، في الروابط بين القانون والدولة والفرد، دار الكتاب العربي، القاهرة.

-الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر سنة 1386 الموافق ل 8 يونيو سنة 1966 المتضمن قانون العقوبات

المعدّل والمتمم.

-الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق ل 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني

المعدّل والمتمم.